

الحاكم وغيره ولا يستحق معلومها ويجرى ذلك فيها للقررى وطيفته من ليس أهلها (قوله لم يتعد) ولو  
 أبطل السلطان مباشره الواقف لم يجز تغييره مادام له قيمة (فرع) حرر درهم النقرة في كتب الأوقاف  
 في ستة عشرة بعد الألف فوجد أنه قدر ستة عشر درهما من الدراهم الفلوس معاملة ذلك الوقت  
 ثم حرره شيخنا الزياى في سنة عشرين بعد الألف فوجده يساوى مائة عشر درهما من ذلك (قوله لم  
 يستقل أحدهما بالتصرف) على ما في الوصية لاثنين (تنبية) لو شرط النظر للأرشد فالأرشد من أولاده  
 دخل أولاد البنات ومتى ثبت رشد واحد لم ينتقل عنه برشد غيره ما لم يتغير حاله ولو تعارض بين اثنين  
 مثلا اشتركا حيث وجدت الأهلية وسقط الرشد للتعارض فيه ولو طال الزمن بين البيتين قدمت الناقلة  
 (قوله وللواقف عزل من ولاة) خرج غيره من أرباب الوظائف والمدرس والامام والطلبة ونحوهم فليس  
 لهم وللناظر ولا الامام الأعظم عزلهم بغير سبب ولا ينفذ عزلهم ويفسق عزلهم به ويطلب بسببه إلا ان  
 علمت صيانتهم وديانتهم وأمانتهم وعلمه (فرع) المراد بالمعيد إذا شرطه الواقف من يعيد الطلبة مقرأه  
 المدرس لا يوضح أو تفهيم ويزه محل التدريس عن تفرقة المعلوم فيه للطلبة ولو فضل من ريع الوقف شئ في  
 مع من يصرفه للفقراء ولو طلب المستحقون من الناظر كتاب الوقف لمعرفة استحقاقهم وجب دفعه لهم  
 (قوله أجر الناظر) خرج به المستحق فله اجارة حصته بدون اجرة مثلها (قوله وأظهر) أى طرأ بعد العقد  
 (فرع) لو ضاق الوقف عن مستحقه لم يقدم بعضهم على بعض بل يقسم بينهم بالمحاسة لأنه لا يجوز تخصيص  
 بعضهم على بعض وليس للناظر احد اذ وظيفة لم تكن في شرط الواقف ولا يجوز له صرف شئ من الوقف  
 فيها ولا يجوز لمن قرر فيها أخذ شئ من المعلوم فيها ولا يجوز ابطال وظيفة مباشره الواقف ويفسق فاعل  
 ذلك وينزل به ولا يجوز للناظر تقديم بعض المستحقين على بعض في الاعطاء ولو اندرست مقبرة موقوفة ولم  
 يبق لها أثر لم يجز للناظر اجارتها للزراعة مثلا وان قصد صرف اجرتها لنحو مصالح الوقف والمسجد  
 ولو اندرس شرط الواقف وجهل الترتيب بين أرباب الوقف ومقدار حصصهم قسمت الغنلة بينهم  
 بالسوية وان اختلفوا أولاينة عمل بقول الواقف بلا يمين ان كان حيا وإلا فوارثه وإلا فناظر من  
 جهته ويقدم على الوارث لو اختلفوا والافندو اليد منهم فان كانت اليد للسكل قسم بينهم ولا يعتبر  
 بقول ناظر الحاكم وثقة الموقوف ومؤنة تجهيزه وعمارته من حيث مباشره الواقف وإلا فن منافع  
 الموقوف ككسب العبد فان لم يوجد ففي بيت المال ماعدا العمارة والله أعلم .

( كتاب الهبة )

من هب بمعنى صر لرويه من يد إلى أخرى أو بمعنى تيقظ لتيقظ فاعلمها للخير فهى مندوبة وقد تخرج عن  
 النسب إلى غيره كإسياني (قوله هي الخ) أى بالمعنى الأعم وأما بالمعنى الأخص فهى مقابلة لهما (قوله التملك  
 الخ) خرج به قل البدع عن اختصاص فيصح ولا يسمى هبة العارية والضيافة لأن الملك يترتب عليها بالوضع  
 في النمار بالازدراء على الأصح ومثلها الوقف لأنه لا تملك فيه وشمل التملك ما يهدى اتنى من نحو انحية  
 أو هدى فانه تملك وان امتنع عليه التصرف فيه بنحو بيع والمراد بقوله بلا عوض التطوع فيخرج

[قوله يفسخ] اقتضاء هذا الانقضاء من غير توقف على فسخ (فرع) فضل من ريع الوقف  
 شئ هل يجوز الانجاء فيه أفتى بعض المتأخرين بالجواز ان كان للمسجد وإلا فلا .

(خاتمة) أراد بعض الناس ترميم الوقف وفي ربه كفاية قل ابن دق القعيد عن بعضهم منعه لما  
 فيه من تعطيل غرض الواقف عليه من تحصيل الأجر قال الزركشى ولعله مفرغ على أن الملك للواقف

( كتاب الهبة )

[قول المتن التملك الخ] يرد عليه الوصية وقضية أيضا أن الاختصاصات لا تحرى فيها الهبة وهو كذلك على

النظر له ( فان فوض اليه  
 بعض هذه الأمور لم يتعد )  
 ولو فوض إلى اثنين لم  
 يستقل أحدهما بالتصرف  
 ( والواقف عزل من ولاة )  
 النظر ( ونصب غيره )  
 وهذا حيث كان النظر له  
 ( إلا أن يشترط نظره حال  
 الوقف ) فليس له عزله لأنه  
 لا نظر له بعد شرطه النظر  
 لغيره كما ذكره في الرضة  
 عن ابن الصلاح ( وإذا  
 أجر الناظر ) مدة بأجرة  
 ( فزادت الأجرة في المدة  
 أو ظهر طالب بلزادة )  
 عليها ( لم يفسخ العقد في  
 الأصح ) لأنه جرى بالنقطة  
 في وقتها والثاني يفسخ  
 لتبين وقوعه على خلاف  
 النبط في المستقبل وضعفه  
 المصنف في فتاويه

( كتاب الهبة )

هى شاملة للمدقة والهدية  
 كما سياتى ( التملك بلا  
 عوض هبة ) ذلت أنواع

(فان ملك محتاجا لثواب الآخرة) أى لأجله شيئا (فصدقة فان نقله إلى مكان الموهوب له اكرامه له هدية) فكل من الصدقة والهدية هبة ولا عكس وغيرهما اقتصر على اسم الهبة وانصرف الاسم عند الاطلاق اليه (١١١) ومن ذلك قوله (وشروط الهبة)

أى لتتحقق (ايجاب وقبول لفظا) نحو وهبت لك هذا فيقول قبلت (ولا يشترطان في الهدية على الصحيح بل يكفي البعث من هذا والقبض من ذلك) كما جرى عليه الناس في الأعيان والمشتراط قاسها على الهبة وحل ما جرى عليه الناس على الاباحة ورد بتصرفهم في المبعوث تصرف المالك وفي الروضة كأصلها الصدقة كالهديفة بلفظ وقوله لفظا تأكيد ونصبه بنزع الخافض الباء (ولو قال) بدل وهبتك (أعمرتك هذه الدار) أى جعلتها لك عمرك (فاذا مات فهمي لورثتك فهمي هبة) طول فيها العبارة (ولو اقتصر على أعمرتك) هذه الدار (فكذا) أى هي هبة (في الجديد) والتقديم البطلان كما لو قال أعمرتك سنة (لو قال) بعده (فاذا مات عادت الى فكذا) أى هي هبة (في الأصح) على الجديدو يلفو الشرط والثاني يبطل العقد فساد الشرط وعلى التقديم تبطل من باب أولى كذا كوفي المحرر (ولو قال أرقبتك) هذه الدار

البيع ونحوه والنذر والكفارة ولا بد من قيد كونه في حياة لتخرج الوصية لأنها بعد الموت والقبول (قوله محتاجا لثواب الآخرة) ليس قيدها على المعتمد فقوله لأجله أى في الثواب الواقع وان لم يقصده حال الاعطاء أول يعرفه وقد يكون ذكره احترازا عن ثواب الدنيا الآتى الذى تكون الهبة معه ييما لخصوص ثواب الآخرة فتأمله (قوله فان نقله) لعله للأغلب لأن من الهدية العقار مثلا وليس فيه نقل والمراد بالنقل ما يشمل البعث به اليه مع وكيله مثلا فيقول بعضهم الأولى أن يقول وإن بالواو لايهام الفاء أن الهدية قسم من الصدقة مردودا لعلمت أن الصدقة لازمة للهدية وبفرض عدم ذلك قد يجتمعان كالأجتماع النقل والحاجة (قوله اكراما) أى في الواقع وقد يحدتجز به عن نحو رشوة واعطاء نحو شاعر خوفا من هجوه (قوله هدية) ولعل منها خلع الملوكة المعروفة وكسوة نحو الحاج إذا قصد دافعها عدم الرجوع فيها (قوله ولا عكس) أى بالمعنى اللغوي فليس كل هبة صدقة وهدية وتظهر فائدته في الخلف فمن حلف لا يتصدق لم يحث بهية أو هدية أو حلف لا يهدى لم يحث بصدقة وهبة أو لا يهب حث بهما وعق عبده وبراء مدينه من الصدقة كما يأتى في الأيمان (قوله ومن ذلك) يفهم أن هناك قسما آخر وليس مرادا وكلاهما مندوبة وأفضلها الصدقة نعم تحرم على كل من علم أنه يصرفها في معصية (قوله لتتحقق) يفيد أن المراد بالشرط الركن وأركانها أربعة واهب وموهوب وموهوب له وصيغة (قوله ايجاب وقبول) ولو ضمنا كأعتق عبدك عنى وخرج بذلك إلباس الولى حليا مثلا لمحجوره أو الزوج لزوجه فليس هبة على المعتمد وهو باق على ملكهما ويصدق أن هبة باليمين والمعتبر في الصيغة هنا ما في البيع فلا أو جبه شيئين فقبل أحدهما أو شيئا فقبل بعضه لم يصح كما قاله شيخنا عن والده خلافا للخطيب وان نقله عن شيخنا المذكور ولو وهبه على أنه يرجع فيه إذا احتاج اليه لم يصح ولو في الولد وما ورد أنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> أهدى له سمن وأقط وكبس فرد الكبس وقبل الآخرين فذلك من الهدية لالهبة (قوله نحو وهبت لك) أو وهبتك أو منحتك أو عظمتك أو ملكتك أو أكرمتك أو أعطمتك أو أطعمتك ولو لغير طعام وكلاهما رائج ومن الكناية كسوتك هذا الثوب لأنه يحتمل العارية (قوله لفظا تأكيد) لأن الإيجاب والقبول لا يكونان إلا به ولا يراد إشارة الأخرس لقيامهما مقام اللفظ (قوله الدار) أو البداية مثلا (قوله فهمي هبة) ان عرف معنى ذلك اللفظ ولا بد من القبول في هذه وما بعدها ويصدق من ادعى الجهل بمعناه وأمكن ومثل جعلته لك وهبتك ومثل عمرك ما عشت بخلاف عمري أو عمر زيد أو سنة فلا تصح وشمل ما ذكره المأثور من كل من شريكين أو مالكيين دارا على الآخر أو قال كل هي لآخرنا موتا فيصح (قوله ويلغو الشرط) وان ظن لزومه أو صحته وليس لانه وضع بلغوفيه الشرط الفاسد الا هذا

ما في الروضة هنا [قول المتن محتاجا] مثله غيره وقوله لثواب الآخرة قضيته أنه لو غفل عن ذلك وملكه لأجل حاجته لا يكون صدقة وفيه نظر [قول المتن فان نقله] الواو أحسن لتلايهم أن الهدية نوع من الصدقة [قول المتن اكراما] خرج به الرشوة وما يعطى للشاعر خوفا من هجوه [قول المتن هدية] منها الهدى لأنه يحمل إلى مكة [قوله والتقديم البطلان] أى لقول جابر رضى الله عنه إنما العمري التي أجاز رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> أن يقول هي لك واهقبك فأما إذا قال هي لك ما عشت فانها ترجع إلى صاحبها [قول المتن أى ان مات الخ] قال الزكشى هو تفسير للصورتين قبله اه وقضية النهاج أن التفسير المذكور الخ يقتضى الثاني وعلى الأول فيكون الذى في النهاج صورة السكوت وعلى الثاني يكون الذى فيه صورة التفسير [قوله الثاني القطع بالبطلان] لأن هذا اشتراط في العمري كذا قال الزكشى وفيه نظر

(أو جعلتها لك رقبى أى ان مت قبلى عادت إلى وان مت قبلك استقرت لك فالذهب طرد القولين الجديد والقديم) فالجديد يصح هبته ويلغو الشرط المذكور وهو ان مت قبلى عادت إلى والقديم يبطل العقد الطريق الثاني القطع بالبطلان والرقبى من الرقوب فكل منهما رقب موت

ذكر الطريقتين في صورتين  
التخدير والسكوت عنه أي  
للم به وفي الصحيحين  
حديث العمري معناه  
لأهلها (وما جاز يبعه جار  
هبة ومالا) يجوز يبعه  
(كجهول ومصوب وضل)  
وأي (فلا) يجوز هبته  
(الإحتى حنطة ونحوهما)  
فإنهما لا يجوز بيعهما كما  
تقدم ويجوز هبتهما كما  
ذكره في الفتاوى لانتفاء  
المقابل فيها وهذا الاستثناء  
المزيد لم يذكره في الروضة  
وفيهما كاملها أمر العاقدين  
واضح أي من البيع وغيره  
(هبة الهين للمدين إراء)  
منه ولا يحتاج إلى قبول  
اعتبار المعنى وقيل يحتاج  
إليه اعتبارا باللفظ (ولغيره  
باطلة في الأصح) والثاني  
صحيحة وهما مفرعان في  
التشريح على القول بصحة  
بيعه وعبارة الروضة وإن  
وهبه لغير من عليه لم يصح  
على المذهب وقيل في صحته  
وجهان (ولا يملك موهوب  
الإقبض بأذن الواهب  
فلومات أحدهما بين الهبة  
والقبض قام وارثه مقامه)  
فيتخير وارث الواهب في  
الاقباض ويقبض وارث  
الموهوب له إن أقبضه  
لواهب (وقيل ينسخ  
العقد) لجواز كالثركة  
والوكالة وفرق الأول بأنه

وذلك للأخبر الصحيحة بعدم اعتباره (قوله وفي لروضة الخ) يفيد أن قول المصنف أي إن مت الخ  
من كلام الرقب ويصرح به قول الشارح ويلغو الشرط المذكور المقتضى أن محل الطرفين عند ذكره  
وأن حالة السكوت انما تطرد فيها الطريقتان بناء على أن السكوت عنه ملحق بذكره لافادة اللفظ له وعلم  
مما ذكر أن التفسير عائد إلى الصور قبله (قوله وما جاز يبعه) أي من الأعيان فلا يصح هبة موصوف  
في الهبة وتصح هبة المنافع وتقبض قبض محلها على المعتمد وتملك باستيفائها ومحلها أمانة في يده (قوله  
فلا يجوز هبته) بالمعنى الأخص ويجوز صدقته وهديته كما مروى وتصح في المقصوب لقادر على انتزاعه ولغاصب  
ولا يصح توكيل الغاصب في القبض عن الموهوبه (قوله الإحتى حنطة) أوجه كذلك على المعتمد  
(قوله ويجوز هبتهما) وهو عليك على المعتمد ويستثنى أيضا هبة لحم الأضحية وصوفها ولبنها وما تحجره  
من الموات وأرض مع بذر أو زرع لا يفرق العقد وتمر قبل بدو صلاحه بغير شرط قطع وزرع كذلك  
واختلاط ثمره بثمر غيره أو حمله بحمام برج غيره مثلا فتصح هبة ذلك لايه قاله الخطيب وشيخنا واعتمده  
(قوله أمر العاقدين واضح) فيشترط في الواهب أهلية التبرع وفي الموهوب له أهلية التملك فلا تصح هبة  
مكاتب بغير إذن سيده ولا ولي من مال محجوره قال شيخنا ولا يصح عقد الأعمى أي أن يهب ولا قبضه  
ما تصدق به عليه أو أهدي له أو وهبه ولا قبضه ما تصدق به أو أهدي له لغيره أخذًا بمقتضى ما ذكره وخالفه  
بعض مشايخنا في جميع ذلك لاطباق الناس على فعله وهو الأوجه إلا في الهبة الخاصة وسيأتي في قسم الصدقات  
ما يدل له ويصح لمحجور لكن يقبل له الحاكم إن لم يكن له ولي أو كان فاسقا وإلا يقبل له وليه ولو وصيا  
أوقيا فإن لم يقبل انزل إلا أن كان أبًا أو جدًا ولو وهب الولي لمحجوره قبل له الحاكم وللأب والجد تولى  
الطرفين والهبة للعبد والداية للوقف عليهما فلا يصح ان قصدهما أو أطلق في الداية ويصح في غير ذلك  
ويقبل مالك الداية ما وهب لها ويقبل العبد ما وهب له وهو سيده إلا في المكاتب فهو له وإن كان الواهب  
سيده (قوله إراء منه) صريح بلفظ الهبة أو التصديق وكناية بلفظ الترك (قوله ولا يحتاج إلى قبول) هو  
المعتمد (قوله ولغيره باطلة) هو المعتمد خلافاً لما في المهرج وإن قلنا بصحة بيعه هو المعتمد كما قال شيخنا  
مر ومنه يعلم عدم صحة تبرع أحد الموقوف عليهم بأجرة حصته على غيره ولو من الموقوف عليهم وإن أذن  
للجاني في دفعه إذا قبضه (قوله موهوب) بالمعنى الأعم (قوله يقبض) ولو بانقائه أو وضع بين يديه بأذن  
فيهما والافلا ويحصل القبض في الهبة الفاسدة بما في الصحيحة في غير ما يأتي ويضمن ما يتلفه (فتبيه)  
جهاز البنت ليس ملكها إلا أن ملكه لها بصيغة أو قال هذا جهاز بنتي ويصدق ان ادعاه في حياتها أو بعد  
موتها كما سمت الإشارة إليه (قوله باذن) بعد تمام العقدان وقع في أثناءه لغا الأذن وصح العقد ويشترط  
بقاء أهلية الأذن إلى تمام القبض والابطال الأذن ويصدق الواهب ان ادعى العارية أو نحوها (قوله فلا  
مات أحدهما) أوجز أو أعمى عليه أو حجر عليه ولو بفس بين الهبة والقبض أي بين تمامهما (قوله قام  
وارثه مقامه) في الموت ومثله ولي المجنون والسفيه دون المعنى عليه إلا أن أبس من زواله فكالمجنون ويقبض  
محجور الفليس بنفسه لكاه (قوله وارث الواهب) بالمعنى الأعم الشامل للهدية والصدقة خلافاً للجرجاني  
[قول المتن كجهول] في الزركشي لو أخرج بعض الورثة نفسه من اليمين وجعل حصته لهم جز ذلك  
مع الجهل بها [قول المتن ولغيره باطلة في الأصح] لأنه غير مقدور على تسليمه إذ ما يقبضه عين  
لادين [قول المتن موهوب] هو بالمعنى الأعم الشامل للهدية والصدقة وسواء كان بصيغة العمري  
والرقبي أم لا (فرع) لا يحصل القبض هنا بالانلاف ولا بالتخلية بينه وبينه أعني في المنقول لأنه غير  
مستحق كقبض الوديعة [قول المتن قام وارثه مقامه الخ] كالبيع الجائر

يشول الى الزوم بخلافهما وفي الروضة كأصلها ضم الهدية الى الموهوب ومثلها التصدق به وقولهم يقبض باذن الواهب ظاهر في القبض من غيره فلا يحتاج في اقباضه الى اذنه كما صرح به الروياني وغيره وفي الروضة كأصلها عن النص لوقيل له وهبت دارك فلان وأقبضته فقال نعم كان اقرارا بالهبة والاقباض وفي زيادة الروضة عن فتاوى الغزالي ما يؤخذ منه (١١٣) الا كسقاء بالاقباض أيضا وكيفية

القبض في العقار والمنقول كما سبق في البيع (ويسق للوالد العدل في عطية أولاده بأن يسوى بين الله كمر والأنتى وقيل كقسمة الارث) فان لم يعدل فقد فعل مكروها زاد في الروضة أن الأم في ذلك كالأب وكذلك الجد والجددة وكذا الولد لوالديه قال الدرهم فان فضل فليفضل الأم انتهى (وللاب الرجوع في هبة ولده وكذا السائر الأصول) من الأم والأجداد والجدات من جهة الأب والأم (على المشهور) والثاني لارجوع لغير الأب قال صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطي ولده صححه الترمذي والحاكم قصره الثاني على الأب وعمه الأول في كل من له ولادة (وشرط رجوعه) أي الأب أو غيره من الأصول (بقاء الموهوب في سلطنة المتهب فيمتنع الرجوع بيبعه ووقفه) وكتابه واولاده (لا يرهنه وهبه قبل القبض) فيهما

(قوله فلا يحتاج في اقباضه الى اذنه) هو المعتمد (قوله كما سبق في البيع) في قبض العين وفي الاجارة في قبض المنفعة نعم لا يكفي الاثلاف هنا بغير اذن ولامعه الا في نحو كل وعق ولا يكفي الوضع بين يديه الا في الهدية قاله شيخنا الرملي (قوله للوالد) والاخوة والأولاد (قوله في عطية الخ) الشامل للصدقة والوقف والهدية ومثلها الكلام والتودد ولو نحو صلة (قوله فعل مكروها) ما لم تكن مزية لأحدهم كعلم وفضل وحاجة نعم يندب حرمان نحو فاسق وعاق بل يحرم ان زاد عقوقه أو فسقه به كما مر (قوله الحد والجدة) لأمهما للجنس فيشمل الأعلى مع دونه وكذا في الولد والخنتى كالذكر (قوله الرجوع) وان أقطه أو تراخي فيه ومنه ما لو أقر أنه لولده وادعى أنه بالهبة وله الرجوع في الكل أو البعض لافي منفعة دون رقبة ولا في أم دون ولد يمتنع فيه التفريق أو عكسه (قوله في هبة الخ) بالمعنى الأعم (قوله ولده) وعبد ولده غير المكاتب مثله والكلام في الولد الخ العاقل الخي في هبة عين ليس له فيها حق فلارجوع في الهبة للعبد لأنها لسيده وهو أجنبي ولا الجنون ونحوه حتى يفارق ولا بعد الموت ولو ارتد الولد توقف الرجوع على عودته الى الاسلام ولو وهب المسلم لولده الكافر ثم مات الأب وورثه الجد فليس له الرجوع ولا فيما لو وهبه ديناعليه ولا كما لو دفع له من أمهية أوزكاة بشرطها ودخل في ولده المنقح بلعان لكن بعد استلحاقه والرجوع مباح اذا استوى مع عدمه ومستحب فيما يميز به بغير مزية ومكروه ان استوى كما مر وواجب ان تزجر به عن نحو فسق وسوام إن زاده الفسق و بعد الرجوع يكون في يد الولد أمانة الى أخذه منه (قوله بيبعه) ان زال ملكه بأن لم يكن خيارا وكان للشترى ومن البيع قسمة الرد والتعديل وبيعه لأصله كغيره (قوله وكتابه) أي الصحيحة واذا عجز جازله الرجوع (قوله وكذا الاجارة) ولا تنفسخ بالرجوع كالتزويج والأجرة للولد ولا شيء عليه للآب (فرع) الاستيلاء يمنع الرجوع كالوقف وكذا لو كان الموهوب حيا وزرعه أو يبيضا ففرخ أو صيدا وأحرم الولد (قوله ويمتنع الرجوع بالرهن) بعد قبضه الا ان كان المرتهن هو الأصل أو قضى الأصل دين الرهن كله أو انفك بغير ذلك فله الرجوع وأرض الجناية كالرهن فيما ذكر ويمتنع الرجوع بحجر السفه وسحر العلس وتخمر العصير وموت الدابة ومرض الموت فان زال ذلك بفك الحجر وتخلل العصير ودبغ الجلد جاز الرجوع ولو ادعى الأصل الرجوع قبل زوال السلطنة لم يقبل (قوله لا يرجع فيها الجدة) وان رجع الأب (قوله زال ملكه) خرج مالو زالت سلطنته وعادت فلا يمنع الرجوع كما مر فلا اعتراض على المصنف كما في المنهج ليس في محله فتأمل

[قوله كان اقرارا بالهبة الخ] أي من غير توقف على الاعتراف باذن فيكون فيه شاهد لما سلف له من أن اقباض يعني عن الاذن [قول المتن ويسق للوالد العدل] لأن التفاضل يفضى الى العقوق والتحاسد [قول المتن بأن يسوى بين الذكر والأنثى] أي لما في الحديث: أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء قال بلى قال فلا اذا [قول المتن في هبة ولده] قال في الروضة في باب الاقرار ولو أقر الأب لابنه بعين فله الرجوع قال المتكلمون عليها تنزيلا على أضعف المالكين وهو الهبة [قول المتن لسائر الأصول] أي كافي وجوب الفسقة وحصول العقوق وسقوط القصاص ثم الحكمة في تخصيص ذلك بهم وفورشفتهم فلا يرجعون إلا من حاجة أو ضرورة غالبا (فرع) لو وهب المسلم لولده الكافر ثم مات المسلم فورثه جد الابن فليس له

السلطنة (وكذا الاجارة على المذهب) ومقابله قول الامام ان لم يصح بيع المؤجر ففي الرجوع تردد ويمتنع الرجوع بالرهن والهبة بعد القبض ولو كانت الهبة لولد المتهب لا يرجع فيها الجدة (ولو زال ملكه) أي الموهوب (وعاد) بارث

أوغیره (الرجوع فيه في الأصح) لأن ملكه الآن غير مستفاد منه والثاني بنظر الی ملكه السابق (ولو زاد رجوع فيه بزيادة المتصلة) كالسمن (لا المتصلة) كالسكب لو نقص رجوع فيه من غير أرض النقص (ويحصل الرجوع برجعت فيها وهبت أو استرجعته أو رددته الی ملكي أو تقضت الهبة) أو بطلتها أو فسختها وفي وجه أن الثلاثة الأخيرة كنبات تحتاج الی النية (لا يبيعه ووقفه وهبته واعتاقه ووطئها في الأصح) في الهبة والثاني يحصل الرجوع بكل منها كما يحصل به من البائع في زمن الخيار فسخ البيع وقرق الأول بأن الملك في زمن الخيار ضعيف بخلاف ملك الولد للموهوب إذ ينفذ (١١٤) تصرفه فيه وعلى الأول يلزم بالوطء مهر المثل وبلغوغیره مما ذكر وعلى الثاني لا ولا

وظاهر أن المراد عليه الهبة التامة بالقبض وفي الروضة لا خلاف أن الوطء حرام على الأب وإن قصد به الرجوع كذا قاله الامام انتهى وقال الفارقي إن قلنا يحصل به الرجوع فهو حلال (ولا رجوع لغير الأصول في هبة مقيدة بنفي الثواب) أي العوض وسيأتي الرجوع في المطلقة (ومنى وهب مطلقا) أي من غير تقييد بثواب أو عدمه (فلا ثواب إن وهب لهونه) في الرتبة (وكذا لأعلى منه في الأظهر ولنظيره على المذهب) لأن اللفظ لا يقتضيه والمقابل ينظر الی العادة والطريق الثاني في الأخيرة يطرد فيها الخلاف فيما قبلها (فإن وجب ثواب على المرجوع (فهو قيمة الموهوب في الأصح) يوم القبض والثاني ما يحد نوابا لثله عادة (فإن لم ينه فله الرجوع) في الموهوب إن بقي فإن تلف

(قوله أو غيره) كالأقالمة والرد بالعيب (قوله كالسمن) وتعلم صنعة أو حرفة لا بتعليم وحوش وان زادت به القيمة وحل قارن القبض (قوله كالسكب) والحمل الحادث بعد القبض وان قارن الرجوع فهو للولد فيأخذه بعد انفصاله والتمر وان لم يؤبر ويبيق الی أو ان الحصاد أو الجذاذ بلاجرة ويشترك بنحو القسارة وطحن الحب وتعلم صنعة يعلم كما علم ولا يرجع بأرض نقص ولو بجناية الفرع وفي البناء والغراس ما في الاعارة (قوله ويحصل الرجوع) ولا يصح تعليقه وليس تفاسخ الهبة وتقابلها رجوعا فلا تنفسخ بهما (قوله ولا رجوع لغير الأصول) وإنما صح الرجوع في الأصول لأنهم لشفتهم لا يرجعون الی المناسبات ولذلك كان برتهم أفضل البرة ويحرم أذاهم بغير الهبة الا في واجب ولو دعوه للباس حرام أو أكله تلتطف في دفعه أو تليله بقدر الامكان (قوله فلا ثواب) ما لم تدل قرينة عليه والا كقضاء حاجة ولم تقض فيجب الثواب أو الرد ولو اختلفا في البذل صدق المنتهب بيمينه الا فيما كان عليه دين فيصدق الواهب أنه جعله عنه ولو دفع الیه ولم يبعث صدق الدافع ويكره شراء ما وهبه من المنتهب لأنه من الصدقة (قوله فهو قيمة الموهوب) ولو مثليا وبغنى عن هارده الموهوب بيمينه كما سر (قوله بكل حال) ما لم تقم قرينة كما سر وكذا في الهدية (قوله بعث) ليس قيذا (قوله كقوصرة) بفتح القاف والصاد بينهما واو ساكنة وبعدها هملة مشددة وعاء التمر ولا تسمى بذلك الا في التمر والافهى مكيل وزنبيل (قوله فهو هدية) فيملكه المنتهب كما كتب الرسالة ما لم تقم قرينة على رده (قوله جرت العادة برده) أو اضطرت (قوله فيجزوا كلها منه) ويراعى في كل قوم عادتهم فيه من تفر يفه حالا أو باقائها فيه مدة أو غير ذلك (فرع) لا يضمن ضيف ما وضع له من طعام وانائه وحسير ونحوها سواء قبل الأكل وبعده ولا يلزمه دفع نحو هرة عنه فان حل الأناء مثلا بغير اذن ضمن فان وضعه برى منه كما أتى في الوليمة ويندب رد ظرف الهدية حالا (فرع) جرت العادة لنوى الأفرح بحمل الهدايا الیهم ووضع نحو طاسة لوضع الدراهم فيها واعطاء خادم الصوفية الدراهم ونحوها وحكم ذلك أن الملك لمن قصد الدافع من صاحب الفرح أو ابنه أو المزين مثلا أو الخادم أو الصوفية انفرادا وشركة والا فلا خذله لأنه المقصود عرفا أو عادة ومثل ذلك ما لو نرسينا لوى ميت فان قصد تملكه لنا أو تملك خدمته الرجوع [قوله والثاني يحصل الرجوع الخ] وتصح [قول المتن في الأظهر] هو جار في الهبة وأما الصدقة فتوابعها على الله تعالى وسيأتيان في كلام الشارح (فرع) أهدى له هدية على أن يقضى له حاجة أو يخدمه فلم يفعل وجبردها ان بقيت وبدلها ان تلفت قاله الاصطخري رحمه الله [قول المتن فهو قيمة الموهوب] أي كما في النكاح بلا مهر حيث تجب قيمة البضع وهو مهر المثل (فرع) لا تجب القيمة عينيا بل هو مخير بينها وبين رد الموهوب [قوله وعأوه الذي يكثر فيه الخ] ولا تسمى بذلك الا والتمر فيها فان أفردت سميت زنبيل

رجوع بيمينه قال في الروضة ولا يجب في الصدقة ثواب بكل حال قطعاً صرح به البغوي وغيره وهو ظاهر [قوله] وأما الهدية فظاهر أنها كالهبة اه ونقله في الكفاية عن البندنجي (ولو وهب بشرط ثواب معلوم فالأظهر صحة العقد ويكون يباع على الصحيح) نظرا الی المعنى والثاني يكون هبة نظرا الی اللفظ فلا يلزم قبل القبض ومقابل الأظهر بطلان العقد لمنافاة شرط الثواب للفظ الهبة المقضى للتبرع (أو) بشرط ثواب (مجهول) كتب (فالذهب بطلانه) أي العقد لتعذر تصحيحه ببيعاً بمجالاة العوض وهبة بذكر الثواب بناء على أنها لا تقتضيه وقبل يصح هبة بناء على أنها تقتضيه (ولو بعث هدية في ظرف فان لم تجر العادم برده كقوصرة تمر) بشنديد الرأه وعأوه التي يكثر فيه من البوارى قاله الجوهري (فهو هدية أيضا والا) أي وان جرت العادة برده (فلا) يكون هدية (ويحرم

مثلا فلهم والاصرف في مصالح قبره ان كان والا فلن جرت العادة بقصدهم عنده (قوله) ويكون عارية) فهو مضمون إلا اذا كان بمقابل فهو اجارة فلا يضمن كما مر نعم هو بعد فراغ الأكل منه أمانة فيها (فروع) روى أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يأكل من هدية حتى يأمر صاحبها بالأكل منها لكان النراج المسموم وصار ذلك عادة الملوكة ولو في غير الهدايا وروى أن أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضی الله عنه رأى رجلا يطوف بأمه حاملا لها وهو ينشد ويقول :

أنا لها مطية لا أنفر إذا الركاب ذعرت لأذعر  
ماجلت وأرضعتي أكثر الله ربي ذو الجلال أكبر

(قائدة) تحصل صلة الرحم المندوبة بارسال سلام أو كتاب أو ارسال هدية أو نحو ذلك والله أعلم

### ( كتاب اللقطة )

هي من أنواع الاكتساب فذلك ذكرت عقب الهبة (قوله في المشهور) واسكان القاف فيهما وقيل بالفتح اسم للاقط ويقال لها لقاة وكذا لقطة بفتح اللام والقاف فيهما أيضا (قوله الشيء الملقوط) أي لفسة (قوله وهو) أي الملقوط شرعا ماضع من مال أو اختصاص محترم كمال حربي دخل دارنا للتجارة بأمان وان لم يكن هو محترما فان لم يكن له أمان فالأخذ منه غنيمه لالقطه وبذلك خرج ما لقتته الرمح في ملك انسان أو ألقاه هارب في حجره ولم يعلم مالكة أو ألقته البحار على السواحل من الفرق أو وجده عند مورته من الودائع المجهولة ولم تعرف ملاكها فأمره لبيت المال يتصرف فيه الامام نعم ان كان جائرا فأمره لمن هو في يده فان عرف المالك في شيء من ذلك ولو بعد زمان طويل فهو باق على ملكه ولا رجوع لأخذه على مالكة بما أنفق عليه ولو حيوانا ومنه جل أعيان أو ألقاه الجمل فترك الجمل مالكة في البرية مثلا وعند الامام أحد والبيت يملكه من أخذه وعند الامام مالك لا يملكه ولكن يرجع على مالكة بما صرفه عليه (قوله أو غفلة) ومنه ابدال نعله بغيره وليس له استعماله إلا بعد تعريضه أو اعراض مالكة عنه فان علم نعمده فهو من باب الظاهر (قوله أو نحوها) كنوم وعلم مما ذكر أن أركانها ثلاثة لاقط وملتقط ولاقط وفي اللقط معنى الامانة والولاية من حيث أنه أمين في لقطه وان كان الشارع ولاء حفظه كالولي في مال محجور موفيه معنى الاكتساب من حيث التملك على ما يأتي والمطلب منها الثاني بدليل صحة التقاط الصبي وليس من أهل الولاية والمعتبر في اللاقط الاسلام والنكاح والحرية والعدالة وعدم وجود حجر صفة عليه وفي أضداد ذلك تفصيل يأتي (قوله يستحب)

[قوله ويكون عارية] أي اذا لم تقتض نوابا والا فهو أمانة كلاجارة الفاسدة .

### ( كتاب اللقطة )

هي بفتح القاف وقد تسكن الشيء الملتقط وقال الخليل بفتحها هي الشخص الملتقط كالضحكة بالتحريك وصوبه ابن بري ويقال أيضا لقاطه وكذا لقط بفتح اللام والقاف وهي لغة ما وجد على تطلب قال تعالى فالتقطه آل فرعون وشرعوا ما وجد من مال أو مختص ضائع لغير حربي ليس بمحزر ولا ممتنع بقوته ولا يعرف الواجد مالكة وخرج بالمحزر المال الموجود في المكان الملوكة ونحوه ولا يعرف مالكة فانه مال ضائع يحفظ ولا يجوز تملكه بل يحفظه الامام أو يبيعه ويحفظ ثمنه أو يقترضه على بيت المال قال ابن عبد السلام وغيره الا اذا أتى من يعرف مالكة فسيبيل أموال بيت المال ثم ذكرها عقب الهبة نظرا للاكتساب ولو ذكرت عقب القراض لكان متبجها أيضا فانسلك بها مسلكه وعند الحنفي مسلك الصدقة ولهذا منع الفنى منها [قوله صيانة للمال الخ] ردها بانها أمانة ابتداء اكتساباتها وكل لا يجب نعم لو تعين للاخذ وخاف الضياع يفنى الوجوب [قول المتن ولا يستحب لغير واثق] استشكل السبكي جزمهم بذلك مع

استعماله إلا في كل الهدية منه ان اقتضت العادة فيجوز أكلها منه حيث قال البيهقي ويكون عارية ( كتاب اللقطة ) بضم اللام وفتح القاف في المشهور أي الشيء الملتقط وهو ماضع من مالكة لسقوط أو غفلة أو نحوها في محال تأتي ( يستحب ) الالتقاط لو اتق بأمانة نفسه وقيل يجب ) عليه صيانة للمال عن الضياع ( ولا يستحب لغير واثق )